

معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في تمويل التنمية الاقتصادية - حالة السوق المالي
الماليزي 1999-2016.

Profit rate as an alternative to the interest rate in financing economic
development

The Malaysian Financial Market Status 1999-2016

حاجي سمية¹ ، ذباح هشام²

¹ جامعة تيزي وزو - الجزائر، soma.ha@hotmail.com

² جامعة بومرداس - الجزائر، hicam3615@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/07/23 تاريخ القبول: 2019/10/12 تاريخ النشر: 2019/10/30

المخلص:

للربح أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي فهو احد العناصر الأساسية للدخل الفردي و القومي، لذا نجد ان الفرد أو المؤسسة يسعى لتحقيق اكبر قدر منه، الا أن مفهوم الربح يختلف من نظام اقتصادي لآخر، حيث بإدخال عنصر الزمن على مفهوم الربح يصبح لدينا فائدة ربوية، وبما أن الدافع الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية هو تحقيق وتعظيم الربح سنسلط الضوء على الدور الذي يلعبه معدل الربح الاقتصادي و مدى أفضليته في تمويل التنمية الاقتصادية وذلك كبديل لسعر الفائدة الرأسمالية. .

الكلمات المفتاحية : الربح الاقتصادي، الفائدة، الربا، تمويل الاقتصاد، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

Profit is of great importance in economic activity as it is one of the basic elements of individual and national income, so we find that the individual or institution seeks to achieve the greatest amount of it, but the concept of profit varies from one economic system to another, where by entering the element of time on the concept of profit we have usurious interest, and including The main driver of economic development is achieving and maximizing profit. We will highlight the role that the economic profit rate plays and its preference in financing economic development as an alternative to the capital interest rate

Keywords : Economic profit, interest, usury, financing the economy, economic development.

1- مقدمة:

بعد حدوث الازمات المالية المتلاحقة، انتهى الكثير من الباحثين الاقتصاديين للحكم على سعر الفائدة بأنه المتسبب الرئيس في احداث الازمات الاقتصادية التي حلت باقتصادات الدول، وبالتالي اصبح معدل الفائدة يسبب الضرر اكثر من المنفعة ما جعل الكثير من الاقتصاديين يدعو للبحث عن بدائل تكون ناجعة وملائمة اكثر، ولعل اهم بديل متاح هو معدل الربح (مشاركة ، مرابحة ...الخ) الذي نجح في تحقيق معدلات نمو سريعة ودون اثار جانبية على الاقتصاد، ولتوضيح دور كل منهما في الاقتصاد بشكل موسع نطرح الاشكال التالي: هل يمكن ان يكون معدل الربح البديل الافضل لمعدل الفائدة في تمويل التنمية الاقتصادية؟

سنحاول في هاته الورقة البحثية الاجابة على هذا الاشكال، من خلال طرح التساؤلات الاتية:

1- كيف يساهم الربح في تمويل التنمية؟

2- هل تعتبر الفائدة ذات تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

1- نفترض ان الربح يقدم مساهمة اكبر في تنمية الاقتصادات مقارنة بالفائدة.

وفي ما يلي سنجيب عن هذا من خلال العرض الموالي:

1. الربح- مفهومه، نظرياته... يشكل الربح الاقتصادي عنصرا اساسيا للقيام بالنشاط الاقتصادي،

وفي ما يلي سنوضح بعض المفاهيم العامة الخاصة به، كما يلي:

1.2 تعريف الربح: وضع الاقتصاديون تعاريف للربح من عدة نواحي، نوضحها في ما يلي:

1.1.2 في الاقتصاد الوضعي:

- الربح الاقتصادي: فرق علماء الاقتصاد بين الربح الاجمالي والصافي، فأما الاجمالي فهو نفسه

عند المحاسبين، والربح الصافي فهو حاصل عملية الطرح حيث:

= الربح الاجمالي - (فائدة راس المال + ايجار الارض + اجرة المنظم فيما لو كان في مشروع اخر).

وعلى هذا فالربح الصافي يقيس مدى كفاءة استغلال المال واستثماره، فلا يهم ان يدر مشروع ما

ربحا بقدر ما يهم معرفة كم بالإمكان ان يدر من الربح. فبقدر قوة الادارة والتخطيط يكون حجم الربح

، لذا فانه يكون تعريفه عبارة عن " نصيب عنصر التنظيم والإدارة في عملية الانتاج، اي هو مكافأة

المنظم". (ابو نصر بن محمد شخار، 2008، ص 29)

2.1.2 الربح محاسيبيا: هو عبارة عن الفرق بين الإيراد الكلي للمنتج وتكاليفه الكلية، ويقصد بهاته الأخيرة التكاليف الظاهرية فقط، وهي تلك المبالغ المدفوعة من قبل المنتج مقابل الحصول على خدمات عناصر الإنتاج، بحيث ان المنتج لا يمكنه الحصول على هذه الخدمات دون دفع مقابل لها. وهنا نجد ان الربح الاقتصادي اقل من المحاسبي بسبب وجود التكاليف الضمنية. (رضا صاحب ابو حمد، 2006، ص 264)

3.1.2 مفهوم الربح من الناحية الاسلامية: عرفه ابن خلدون على انه محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء. حيث جعلت الشريعة الاسلامية حفظ المال احد مقاصدها الخمسة، وحفظ المال تكون باستثماره لإنتاج الربح الذي به يحفظ راس المال المنتج وينميه. (حازم الوادي، 2009، ص 166).

وهناك فرق بين الربح والغلة، حيث ان الربح هو ما يسمى اليوم بالربح العادي، وهو النماء الناجم عن حسن تصرف الادارة وتنظيمها، اما الغلة فهي الارباح العرضية التي تتجم عن ارتفاع اسعار الاصول المتداولة. (سامر مظهر قنطقجي، 2003، ص 18)

2.2 النظريات المفسرة للربح: هناك نظريات متعددة حاولت تفسير الربح كونه الدافع المحرك للنشاط الاقتصادي، وفي اغلبها تهدف لتوضيح هدفين: الاول سبب نشأة الربح، والثاني لمن يعود الربح. وفي ما يلي سنبين اهم اتجاهات هاته النظريات، كما يلي:

1.2.2 الاتجاه الشخصي لتفسير نظريات الربح: هذه النظرية تضم الاعتبارات التالية:

- **الربح اجر الادارة:** فسر "ساي" "Say" الربح بما يقوم به المنظم من عمل الادارة ومن تتساق بين عوامل الانتاج، حيث خلص الى ان الربح هو اجر التنظيم، ومنه فان السعر الاجر يتحدد وفقا لهذه النظرية بالعلاقة بين الكمية المعروضة والمطلوبة من هذا النوع من العمل. وهذه الفكرة تبناها مجموعة مفكرين الالمان في القرن التاسع عشر.

- **نظرية انتاجية راس المال (الربح كعائد ضمني لعوائد الانتاج):** يرى العديد من الاقتصاديين ان انتاج القيم يرجع الى تفاعل ثلاثة عوامل هي: العمل، راس المال والطبيعة، وكل هذه العوامل الثلاثة هي مصدر لنوع من الدخول، فالعمل مصدر للأجر، وراس المال مصدر الفائدة اما الارض فهي مصدر الربح. (عبد الباري بن محمد على المشعل 1991، ص 91-92)

- **الربح تعويض عن المخاطرة:** بحسب هذه النظرية، يعد الربح تعويضا عن المخاطرة الملازمة لأي انتاج يجري في السوق، اذ يقرر السوق وحده صحة او خطأ اي خيار استثماري، فتكون النتيجة

اما النجاح وبالتالي الربح، اما الخسارة والافلاس. و الرأسمالي لا يقبل تحمل خطر الخسارة دون وجود الربح، ومنه الربح الذي يجنيه اصحاب المشروعات هو تعويض مقابل امكانية الخسارة. (الربح، مقال على النت، 2016)

2.2.2 الاتجاه الموضوعي: يفسر هذا الاتجاه الربح حسب وجهات نظر مختلفة منها:

- **الربح في النظرية الماركسية:** يفسر ماركس الربح وهو ما يعبر عنه ايضا بفائض القيمة، وتستند نظريته هذه لنظريته في القيمة والاجر، حيث تعيد نظرية الربح كل عوامل الانتاج الى منشأ واحد وهو العمل، حيث راس المال الممثل في الآلات ومواد العمل ليس إنتاجها عملا، والارض والموارد الطبيعية لا تعطي اي انتاج الا باقترانها بعمل الانتاج، بمعنى ان كل القيم المتولدة في النشاط الاقتصادي تنشأ عن العمل، وبالتالي فكل الدخول هي نتاج العمل، والتحليل الماركسي يعتمد على مبدأ التجريد ما يجعل راس المال منفصل عن العمل فيكون الربح عبارة عن اقتطاعات من اجور العمال ويمثل استغلالا للعمال من قبل ارباب العمل. (ليبب شقير، 1988، ص 206)

- **نظرية الربح كمكافأة للابتكار:** مؤسس هذه النظرية "شوم بيتر" حيث يقول ان "الربح بجوهره ليس الا نتيجة تنفيذ تنظيم جديد "بمعنى انه محصور فقط في الاقتصاد المتقدم وهو عبارة عن مكافأة المنظم بوصفه مبتكرا، وهكذا يكون الربح بنظر شوم بيتر ثمنا لاحتكار يسيطر عليه وهو الابتكار الذي يدخله في مجال الانتاج فتزداد معه انتاجية العمل ويزداد انتاج الخبرات المادية.

3.2 فعالية آلية الربح في النشاط الاقتصادي: في هذا المطلب سنحاول ابراز فعالية الربح في الدورة الاقتصادية وكيفية توجيهه النشاط الاقتصادي، والتي تتجلى من خلال العناصر الآتية:

1.3.2 **معدل الربح هو معيار لتخصيص الموارد المالية:** على النقيض من الفكر الاقتصادي الغربي نجد ان الاقتصاد الاسلامي قد قدم معدل الربح كمعيار يحكم استخدام راس المال وفق اسس اكثر منطقية واكثر عدالة اجتماعية، وهذا هو الالم من هاته الناحية اي يحكم بكفاءة اقتصادية. حيث ان الغاء سعر الفائدة لا يعني ان راس المال ليس له عائد ويقدم للمتعاملين بلا تكلفة. لكن سواء في الاقتصاد الرأسمالي او الاسلامي فان راس المال له عائد نظير اشتراكه الفعلي في النشاط الانتاجي، وتسمى هاته في الاقتصاد الاسلامي بالحصصة او نسبة في الربح وليس بفائدة محددة مسبقا. حيث ان راس المال و المنظم يتحملان مخاطر الاستثمار، والربح يكون بينهما بعد سلامة راس المال، والاستثمار يكون وفق صيغ وادوات اسلامية. وهذه الحصصة هي تكلفة عنصر رأس المال، ومن ثم

يصبح الربح هو المعيار الذي يحكم تخصيص الموارد المالية. (عبد الحميد الغزالي، 1994، ص 22-24)

2.3.2 معدل الربح وكفاءته في توزيع الثروة و الدخل: يؤدي اعتماد الية الربح بدلا من الفائدة الى تحقيق العدالة بين المدخر (الممول) والمستثمر، حيث لا يحصل اي منهما على عائد ثابت ومضمون مسبقا، بل الطرفان يتشاركان في المخاطرة ونتيجة الاستثمار، وهنا العلاقة التمويلية لا تظلم سواء المدخر عند انخفاض الفائدة وارتفاع الربح، او المستثمر عند ارتفاع الفائدة وانخفاض الربح وتحقيق الخسارة، ما يؤثر ايجابيا على الادخار والاستثمار. ولان الربح يتولد عن ارتباط المال بالعمل، ان ذلك يسهم في تنظيم عملية توزيع ثروات ودخول المجتمع بين افراده وحل مشكلة البطالة التي تعاني منها الاقتصادات النامية.

3.3.2 معدل الربح وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: اكد العديد من الاقتصاديين محدودية فعالية سعر الفائدة كإجراء مصحح للاختلالات الهيكلية، حيث في حالة التضخم يكون العائد من الائتمان في صورة استثمارات مربحة اكبر نسبيا من سعر الفائدة، وبالتالي فان هذا الاخير يعد غير كاف كعنصر تكلفة للحد من التوسع في الائتمان، اما في حالة وضعية انكماشية فهذه المحدودية تكون اكثر وضوحا لعدم توفر حافز الاقتراض وهو امكانية تحقيق ربح فوق تكلفة الائتمان. (عبد الحليم غربي، مرجع سابق، ص 61-62)

2. الربح كبديل للفائدة في تمويل التنمية: تم ادراج الربح كبديل للفائدة في تمويل التنمية الاقتصادية. وسنرى في الاتي صور الربح في النظام الاسلامي:

1.3 الربح في عقد المراجعة:

1.1.3 تعريف المراجعة: هي عقد من عقود الاستثمار التجاري، يتم بموجبها التمويل بالبيع، فهي بصورتها البسيطة عملية بيع بمثل الثمن الاول مع زيادة الربح، اي بيع السلعة بثمان التكلفة مع زيادة ربح متفق عليه بين البائع و المشتري (صالح صالح وعبد الحليم غربي، السنة، 2008، ص 3)

2.1.3 تحديد الربح في المراجعة: عندما تكون المراجعة حالة الخسارة، يقتصر البائع حينئذ على ما سمي "الربح الاصلي" دون مقابل للأجل. وتفصيل ربح المراجعة ضروري للاعتبارات التالية:

♦ زيادة التقسيط او التأجيل قد تصرف العميل عن التقسيط الى التعجيل، ولو بعد سنين اذا رأى فيها شططا، او يفاوض تخفيضا في نسبتها، او يبحث عن تمويل بديل.

♦ إذا كان الربح الأصلي محل بيان و افصاح، وهو متوفر في المربحة المصرفية وخارجها وبالتالي يكون اكثر اعتدالا بحكم المنافسة، فمن باب اولى ان تكون زيادة التقسيط كذلك لأنها ما وجدت الا لعجز عن تعجيل الثمن و عند العجز يكمن الشطط واستغلال الحاجة. (نبيل بن عرفة، 2017، ص 16) ، والتفصيل المقترح يتمثل فيما يلي:

ربح المربحة المصرفية مؤجلة الدفع=هامش تجاري + زيادة التأجيل أو التقسيط

2.3. الربح في عقد المشاركة:

1.2.3 تعريف المشاركة: هي عمليات التمويل بأسلوب المشاركة لتوظيف الاموال، فالمشاركة اسلوب تمويلي يقوم على اساس تقديم المصارف الاسلامية التمويل الذي يطلبه المتعامل معه، دون اشتراط فائدة ثابتة، وانما يشارك المصرف العميل في الناتج المتوقع الحصول عليه للمشروع ربحا كان ام خسارة، في ضوء قواعد واسس توزيع متفق عليها في بداية التعاقد.

2.2.3 تحديد الربح في المشاركة: (صالح صالحى وعبد الحليم غربى، مرجع سابق، ص2)

- **في حالة الربح:** تعطى حصة متفق عليها للشريك طالب التمويل من صافي الربح. وذلك مقابل ادارته للعملية او المشروع والاشراف عليه. اما باقى الربح فيوزع بين الشريك والمصرف بنسبة ما قدمه كل منهما الى التكلفة المالية الكلية للمشروع.

- **في حالة الخسارة:** يتم توزيعها على الشريك و المصرف حسب نسبة تمويل كل منهما. وفي حال كان التمويل جهة و العمل من جهة (شركة مضاربة) فان الخسارة تقع على صاحب المال(الممول) في ماله، والعامل في عمله اي لا يستحق اجرا على عمله شيء.

3.3 الربح في عقد المضاربة:

1.3.3 تعريف المضاربة: هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبها المزج و التأليف بين عنصري الانتاج "العمل و راس المال" في عملية استثمارية تحقق فيها مصلحة الملاك والعمال المضاربين. (صالح صالحى وعبد الحليم غربى، مرجع سابق، ص2)

2.3.3 قواعد توزيع نتائج اعمال المضاربة: (عبد الحليم غربى ، 2013، ص 103-106)

- **الربح وقاية لراس المال في فقه المضاربة:** يرتبط توزيع الربح بالتراضي بين الشريكين وله في عقد المضاربة قواعد واسس يجب ان تتم القسمة عليها.

♦ **قسمة الربح بعد المحافظة على رأس المال:** لا يظهر الربح الا بعد المحافظة على رأس المال، فاذا لم يسلم الاصل لا يكون هناك ربحاً قابلاً للقسمة؛ ولذلك اتفق على انه لا ربح الا بعد سلامة رأس المال من النقصان.

♦ **قسمة الربح بحضور صاحب المال او بإذنه:** من الضروري حضور طرفي المضاربة لاحتساب الارباح وتسليم رأس المال لصاحبه، فان عجزا عن ذلك فمن ينوب عنهما او عن احدهما.

♦ **قسمة الربح بعد تنضيض المال وانتهاء المضاربة:** من شروط قسمة الربح ان يتم بعد التصفية الحقيقية لأعمال المضاربة التي تكون بإجراءين هما: ان ينض المال (اي يعود جميعه نقوداً) وأن يسلم المضارب لشريكه رأسماله.

- **الخسارة على صاحب المال في فقه المضاربة:** يتم توزيع الربح بين الطرفين في المضاربة بحسب النسبة المتفق عليها في العقد ويختص صاحب المال وحده بالخسارة المالية المتحققة في اعمال المضاربة، ولا يخسر المضارب الا جهده.

4.3 صيغ أخرى للتمويل الاسلامي:

1.4.3 الاستصناع: هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها صنع السلع بأوصاف معلومة، بمواد من عند الصانع، على اساس ان يدفع المستصنع مبلغاً معيناً سواء عند بداية العقد او خلال فترات متفاوتة اثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما، وذلك حسب الاتفاق الموجود في العقد.

2.4.3 التأجير: يرتكز التأجير على بيع المنفعة، فالممول يقوم بشراء الاصول والمعدات والأجهزة المطلوبة من المستأجر لمدة محددة مقابل ايجار دوري، ويتخذ هذا الاسلوب عدة أنواع منها: الشراء من البائع و التأجير له، التأجير المباشر، الايجار المنتهي بالتمليك (صالح صالحى وعبد الحليم غربى، مرجع سابق، ص3)

3.4.3 المزارعة: هي معاملة على الارض بحصة من حاصلها أي زراعة الارض مدة معلومة وبحصة معينة وهو عقد لازم لا يفسخ الا بالاتفاق ولا يبطل بموت احد المتعاقدين وتكون بصيغة اعطيتك هذه الارض، او اغرس هذه الارض، فالمزارعة معاقدة دفع الارض الى من يزرعها على ان الغلة بينهما على ما اتفقا.

4.4.3 المساقاة: عرفها الفقهاء بتعاريف مختلفة، كل حسب رؤيته لهذا النوع من التعامل في الاقتصاد الإسلامي، وهي معاملة فيها اشتراك بين عنصرَي الإنتاج والعمل من قبل المساقِي واصل النماء المتمثل بالأصول المثمرة أو الزروع المستغلة عند العجز والضرورة تجوز المساقاة فيها على شرط بيان حصة كل طرف من طرفي العملية الإنتاجية عند العقد كالنصف أو الربع أو الثلث أو أقل أو أكثر (طاهر ذباح كيطان، 2003 ، ص304)

3. تمويل التنمية الاقتصادية: في هذا المحور سنلقي الضوء على مفاهيم عامة توضح عملية تمويل التنمية الاقتصادية، ونوجزها كالآتي:

1.4. مفهوم التنمية الاقتصادية: التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة لإحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء. (على الليثي و محمد عبد العزيز عجمية، 1999، ص52)

2.4. مفهوم تمويل التنمية: يعرف التمويل على أنه وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة، كما يعرف على أنه الامداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها. ويعرف أيضا أنه الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد والزاميته لتمكين المؤسسة (الحكومات) من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد. (قورين حاج قويدر، شبكة النت)

من خلال التعاريف الخاصة بكل من التنمية الاقتصادية والتمويل، يمكن القول أن تمويل التنمية الاقتصادية ما هو إلا توفير حجم كاف من الأموال اللازمة، بغية انجاز مشاريع اقتصادية وتطويرها في فترة زمنية معينة وذلك قصد النهوض بقطاع معين أو قطاعات عدة.

3.4 مؤشرات التنمية الاقتصادية: عرفت مؤشرات قياس التنمية تطورا كبيرا، وذلك تباعا للتطورات الحاصلة على المستوى الاقتصادي، وفي ما يلي سنوضح هاته المؤشرات كالآتي:

- **المعايير الاقتصادية (الدخل):** يمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة اجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الاجمالي كمعدل التصدير أو الاستيراد، وبرزت المؤشرات الاقتصادية هو الناتج القومي أو الناتج المحلي الاجمالي *PIB* الكلي أو للفرد.

- **المؤشرات الاجتماعية:** يقصد بها تلك المؤشرات التي تخص نوعية الخدمات التي تمس حياة الافراد كالصحة والتعليم والثقافة... الخ ليكون اهتمامها اخر المطاف الناحية الاقتصادية للمجتمع(محمد عبد العزيز عجمية واخرون، 2009، ص23).

- **المؤشرات الهيكلية:** من بين اهم المؤشرات الناجمة عن التغير في الهيكل والبنيان الاقتصادي التي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة ما يلي: (محمد عبد العزيز عجمية واخرون، مرجع سابق، ص 41)

✓ الوزن النسبي للنواتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي.

✓ الوزن النسبي للصادرات الصناعية الى اجمالي الصادرات السلعية.

✓ نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى اجمالي العمالة.

4. نمذجة قياسية لدور الربح والفائدة في تمويل التنمية الاقتصادية:

في هذا المحور سنحاول وضع نموذج قياسي يهدف لتحليل علاقة التنمية الاقتصادية بكل من الفائدة والربح، وتحديد ايهما انسب او الامثل في تمويل التنمية الاقتصادية:

1.5 تحديد المتغيرات المحددة للنموذج: مقدرة التنمية الاقتصادية هي المتغير التابع، وكل من الفائدة والربح عوامل مؤثرة وهما متغيرات مستقلة، حيث نأخذ دور مؤشرات السوق المالي في تمويل التنمية، ويمثل مؤشر داو جونز للسوق المالي الماليزي كل من نسبيتي الفائدة والربح في السوق، بينما الناتج الداخلي الخام لماليزيا يمثل مستوى التنمية الاقتصادية. وهذا خلال 1999-2016. (ووقع الاختيار على الاقتصاد الماليزي والسوق المالي لما له من مميزات اكسبته مكانة عالمية منها جمعه بين السوقين الماليين الوضعي والاسلامي، وضخامة حجم الاصدار والتطور التكنولوجي والشفافية... الخ، ونوجز في ما يلي توضيح لمفاهيم المتغيرات التابعة والمستقلة للنموذج:

1.1.5 الناتج الداخلي الخام Pib: هو مؤشر اقتصادي يقيس الثروة لبلد معين خلال فترة سنة، ويعبر عن مدى تطور التنمية الاقتصادية في بلد ما، وفي هذا النموذج سنأخذ قيم PIB لماليزيا كممثل لتطور التنمية الاقتصادية الماليزية خلال فترة الدراسة. وهو المتغير التابع.

2.1.5 مؤشر داو جونز الاسلامي الماليزي Djim: يعد مؤشر داو جونز للأسواق المالية الاسلامية اول معيار للأداء الاستثماري للأوراق المالية المتوافقة مع احكام الشريعة، وتم اطلاق هذا المؤشر في المنامة- البحرين سنة 1999، وفي هاته الدراسة تم الاعتماد على مؤشر داو جونز الاسلامي (Dow Jones Islamic Market Malaysia Titans 25 index) والذي يقيس قيمة اكبر 25 سهما

للشركات الماليزية، واعتمدها لتمثيل قيمة الربح، وذلك لكون الاسهم والسندات التي يمثلها دون فوائد، ونفرض ان تكون مساهمته ايجابية في تمويل التنمية بمعنى ان العلاقة تكون طردية بينه وبين PIB.

3.1.5 مؤشر داو جونز الوضعي الماليزي Djia: سنعتمد على مؤشر داو جونز الوضعي للسوق الماليزي في الدراسة، باعتباره يستخدم نسب الفائدة في الاصدار، ونفرض ان تكون علاقته طردية في تمويل التنمية الاقتصادية بماليزيا. (حيث معطيات الدراسة ممثلة في الجدول رقم 1).

جدول رقم 01: ملحق رقم 1: جدول يمثل بيانات متغيرات الدراسة PIB. Djim. Djia

السنة	الناتج الداخلي الخام	Djim داو جونز الاسلامي الماليزي titan 25	Djia داو جونز الوضعي في ماليزيا total 100
1997	100,00	1449,61	82,612
1998	72,17	658,36	83,203
1999	79,15	787,54	84,6
2000	93,79	902,58	85,805
2001	92,78	641,59	87,705
2002	100,84	708,55	89,6
2003	110,20	693,29	94,808
2004	124,75	861,31	114,878
2005	143,53	882,53	119,618
2006	162,69	950,80	129,276
2007	193,55	669,66	200,540
2008	230,81	718,04	162,684
2009	202,26	655,40	137,920
2010	255,02	721,53	245,074
2011	297,95	890,31	259,993
2012	314,44	931,20	266,11
2013	323,28	1035	277,933
2014	338,07	1014	295,097
2015	296,28	857,09	228,814
2016	219,65	755,08	206,795

1- <http://quotes.wsj.com/index/MY/DWMY/>

2- <https://us.spindices.com/indices/equity/dow-jones-islamic-market-malaysia-titans-25-index->

2.4 تحديد الشكل الرياضي لنموذج الدراسة: وفقا لمتطلبات دراسة النموذج القياسي، سنعتمد على

الانحدار المتعدد لتفسير العلاقة بين المتغير التابع pib والمتغيرات المستقلة djim و djia، (طريقة المربعات الصغرى) لتحديد قيم معاملات المتغيرات المستقلة، فتكون معادلة النموذج المدروس من

$$PIB = f(djim; djia): \text{الشكل}$$

حيث: PIB: الناتج الداخلي الخام لماليزيا.

Djim: مؤشر داو جونز الاسلامي الماليزي (Malaysia Titans Dow Jones Islamic Market index 25).

معدل الربح كبدل لمعدل الفائدة في تمويل التنمية الاقتصادية -حالة السوق المالي الماليزي 1999-2016 90

Djia: مؤشر داو جونز الوضعي المالي (Dow Jones total stock Market Malaysia index).

والجدول الموالي يوضح نموذج الانحدار ذو الصيغة الخطية لنموذج الدراسة:

جدول رقم (1): نتائج النموذج الخطي للنمذجة القياسية لتمويل التنمية الاقتصادية.

Dependent Variable: PIB				
Method: Least Squares				
Date: 06/03/17 Time: 00:14				
Sample: 1999 2016				
Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-54.51132	47.11119	-1.157078	0.0265
DJIM	0.100561	0.061868	1.625408	0.0124
DJIA	0.081782	0.007985	1.924174	0.0000
R-squared	0.904227	Mean dependent var		198.8356
Adjusted R-squared	0.891457	S.D. dependent var		89.48491
S.E. of regression	29.48159	Akaike info criterion		9.756421
Sum squared resid	13037.46	Schwarz criterion		9.904816
Log likelihood	-84.80778	F-statistic		70.80994
Durbin-Watson stat	1.384116	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

من الجدول يمكن كتابة الصيغة الرياضية للنموذج القياسي لتمويل التنمية الاقتصادية في

$$PIB = -54,511 + 0,100 djim + 0,081 djia$$

3.5 التقييم الاقتصادي لنموذج الدراسة: من خلال قراءة النتيجة الرياضية للنموذج القياسي، نجد انها موافقة للفرض الموضوع سابقا بخصوص علاقة الترابط بين المتغيرات، فالعلاقة طردية بين كل من Djim و Djia مع PIB، ويفسر ذلك اشارة معلمتيهما الموجبة غير ان ما يتم ملاحظته ان تأثير المؤشر الوضعي اقل بكثير من الاسلامي حيث اذا تغيرت نسبة تداول مؤشر Djia بوحدة واحدة، فان

مستوى الناتج الداخلي الخام يرتفع بمقدار 0,081 بمعنى ان نسبة الاوراق المالية ذات الفوائد الربوية تساهم ب 8,1% في تمويل التنمية الاقتصادية بماليزيا، في حين انه اذا تغيرت نسبة تداول Djim بوحدة واحدة فان قيمة الناتج الداخلي الخام ترتفع ب 0,10 وحدة، ما يعني ان نسبة الارباح المحققة من تداول الاوراق المالية الشرعية تساهم في تمويل التنمية الاقتصادية الماليزية بنسبة 10%.

4.5 تقييم نموذج الدراسة إحصائيا: قبل ذلك، نلقي نظرة على احتمالات المتغيرات المستقلة للنموذج اولا، حيث نجد ان احتمال المؤشر الاسلامي Djim قدرت $\text{prob} = 0.0124$ ، في حين ان احتمال الوضعي Djia يساوي الصفر، وكلاهما اقل يساوي الاحتمال المعياري 5% (اي 0,05) ما يثبت صحة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، و قيمة هذا الاحتمال توضح المعنوية الفردية لكل متغير مستقل على التابع، بمعنى ان Djia و Djim هي عناصر اساسية مؤثرة فعليا في PIB .

كما نجد ان الاحتمال الكلي للنموذج $\text{prob}(F\text{-statistic}) = 0$ ، ما يعني ان احتمالية الخطأ منعدمة تماما، وهذا يعبر عن مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وايضا قيمة حد الخطأ (الثابت c) التي تقدر ب (-54,511) حيث تدل على انه في حالة انعدام معاملات المقدرات ل Djim و Djia فان العوامل الاخرى المهمة في هذا النموذج تعذرا لصعوبة قياسها والتي من شأنها التأثير في التنمية الاقتصادية، فان تأثيرها طفيف جدا (اشارة سالبة لحد الخطأ).

1.4.5 معامل التحديد R^2 : يقدر ب 0,9042، اي ان نسبة ارتباط المتغيرات الخارجية Djim و Djia بالتنمية الاقتصادية تبلغ 90,42% وهي نسبة ارتباط قوية، لكن لكون هذه النسبة ترتفع كلما زاد عدد المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع فإننا نتأكد من صحة الارتباط من معيار جودة التوفيق، الذي يقدر هنا ب 89,14% وهي نسبة كبيرة نفس الارتباط الفعلي لمؤشري داو جونز بالتنمية الاقتصادية في هذا النموذج.

2.4.5 اختبار فيشر F: قيمة اختبار فيشر في نموذج الدراسة هي $F_c = 70,80$ ، وبمقارنتها بالقيمة الجدولية F_{α} عند $n=18$ عدد المشاهدات و $k=2$ عدد المتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، نجد قيمة فيشر الجدولية $F_{\alpha} = 3,55$ ، وبالمقارنة نجد ان $F_c > F_{\alpha}$ بمعنى ان هناك متغير مستقل على الاقل يمارس تأثيره على المتغير التابع Pib.

3.4.5 اختبار ستيودنت T: القيمة المجدولة عند $n=18$ و $k=2$ اي درجة حرية $(n-k=16)$ و $\alpha = 5\%$ ، قدرت (1,746)، وبمقارنتها بالقيم المحسوبة T_c في النموذج اعلاه على حدى نجد ان $T_c >$

T_{oc} لكل من Djia و Djim، ما يعني ان المتغيرات الخارجية تؤثر فعلا في المتغير التابع. ونلاحظ ايضا ان مجالات الثقة للمعالم ذات معنوية، محصورة بين $-2 < T_c < 2$ ، ما يعني ان المعلمات غير متحيزة، ويمكننا الاعتماد عليها في دراسة النموذج.

4.4.5 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (ديربن واتسون DW): من النموذج نجد ان قيمة $DW = 1,384$ ، وفقا لهذا الاختبار فان قيمة DW المحسوبة تكون كالاتي $(2,616 = 1,384 - 4)$ ، هاته القيمة موجبة واكبر من الصفر، بإسقاطها على القيم الجدولية لاختبار ديربن واتسون نجد انها تقع في المجال الموجب تماما، ما يعني ان هناك ارتباط ذاتي موجب تماما بين متغيرات الظاهرة المدروسة (التابعة والمستقلة).

6.5 تشخيص النموذج: سنقوم بعدة اختبارات بغية تشخيص وضعية النموذج منها:

1.6.5 اختبار دالة الارتباط الذاتي للنموذج:

شكل رقم 1: تطور معاملات الارتباط الذاتي. **شكل رقم 2:** دالة الارتباط الذاتي لمربعات البواقي:

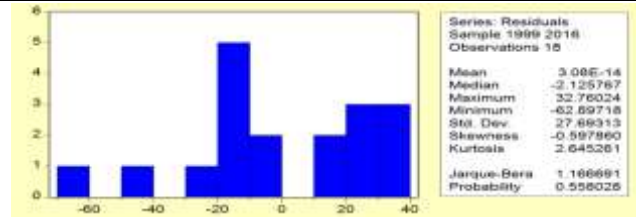


المصدر: من اعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج Eviews. المصدر: من اعداد الباحث بالاستعانة بالاسطوانة ببرنامج Eviews.

من خلال الشكل رقم الذي يوضح تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي، نجد انها ذات معنوية احصائية (تقريبا تساوي الصفر) وتقع داخل مجال الثقة $\left\{ -\frac{1,96}{\sqrt{t}}, \frac{1,96}{\sqrt{t}} \right\}$ ، وهذا ما يعني ان سلسلة البواقي مستقرة، وهذا يتضح ايضا من خلال الشكل رقم الذي يمثل منحنى لدالة الارتباط الذاتي لمربعات البواقي حيث يوضح انها تتغير ضمن مجال الثقة ما يدل على انها تشويشها في نموذج الدراسة ابيض (ضئيل جدا).

2.6.5 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (اختبار جاك بيرا): الشكل الموالي يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

شكل رقم 3: اختبار جاك بيرا (التوزيع الطبيعي للبواقي).



المصدر: من اعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج Eviews.

من خلال ملاحظة نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي نجد ان قيمة جاك بيرا لنموذج الدراسة $\text{jarque-bera}=1.166$ وبمقارنتها مع القيمة المجدولة لتوزيع كاي مربع X^2 بدرجة حرية 2 ودرجة ثقة 5%، حيث قيمة $X^2 = 5.99$ وهي اكبر من قيمة اختبار جاك بيرا للنموذج، ما يعني ان فرضية التوزيع الطبيعي للاخطاء لنموذج الدراسة مقبولة.

2.6.5 اختبار تجانس الاخطاء ARCH-LM:

ARCH Test:	
F-statistic 0.256	Probability 0.620
102	167
Obs*R- 0.285	Probability 0.593
squared 377	198

قيمة ARCH-LM المحسوبة $\text{Obs*R-squared}=0.285$ ، وهي اقل من القيمة المجدولة لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 1، ودرجة ثقة $\alpha = 95\%$ والتي تقدر ب $X^2 = 3.84$. وهذا يعني ان تباين الاخطاء متجانس.

3.6.5 اختبار تجانس الاخطاء White:

White Heteroskedasticity Test:	
F-statistic 0.8731	Probability 0.506
38	050
Obs*R- 3.8117	Probability 0.432
squared 79	078

احصائية White المحسوبة قدرت ب $Obs \cdot R\text{-squared} = 3,811$ ، وهي اقل من القيمة المجدولة لكاي مربع بدرجة حرية 12، وعند درجة معنوية $\alpha = 95\%$ نجد $21,03 = X^2$ ، وعليه فان تباين الاخطاء متجانس.

5. منهجية الدراسة:

المنهج المتبع خلال الدراسة، هو منهج وصفي تاريخي (خلال النقاط الثلاث الاولى: الربح- مفهومه، نظرياته ... و 2-الربح كبديل للفائدة في تمويل التنمية. و 3. تمويل التنمية الاقتصادية) ومنهج وصفي تحليلي في الجزء الاخير (نمذجة قياسية لدور الربح والفائدة في تمويل التنمية الاقتصادية).

6. نتائج الدراسة:

من خلال اجراء جملة الاختبارات على نموذج الدراسة، وتحليل النتائج التي كانت مقبولة اقتصاديا واحصائيا، يمكن ان نوجز ما خلصنا له في ما يلي:

✓ من نسبة تفسير $R^2 = 90,42\%$ نجد ان كل من مؤشري داو جونز الاسلامي والوضعي لماليزيا يؤثران بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام لماليزيا، ما يعني ذلك ان نسب الفائدة والربح لها تأثير كبير ومباشر على تمويل التنمية الاقتصادية لماليزيا حيث بلغت قيمة تأثيرهما 18,1% وذلك يعود لمكانة السوق المالي الماليزي في الاقتصاد، مع وجود اختلاف في نسبة مساهمتهما، فمن قيمة معاملات النموذج فان مؤشر داو جونز الاسلامي Djim يساهم ب 10% من قيمة PIB في حين ان داو جونز الوضعي Djia يساهم ب 8.1%.

7. خاتمة:

نستخلص من الدراستين النظرية والقياسية لموضوع افضلية معدلي الربح والفائدة في تمويل التنمية الاقتصادية ما يلي:

✓ الربح هو الزائد على راس المال بعد تغطية التكاليف، وهو ثمرة الاستثمار (يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب وليس له مقدار محدد لا ينبغي ان يتجاوزه)، وهو يختلف عن الفائدة التي مهما اختلف نوعها ما هي الا ربا، كونها زيادة حاصلة قبل البيع حيث هي زيادة في الاموال غير المعدة للتجارة.

✓ آلية معدل الربح ذات فعالية في النشاط الاقتصادي وهو المحرك الاساسي والافضل للإنتاج والتنمية، و الفائدة هي اداة مضللة للاقتصاد من حيث تخصيص الموارد.

✓ اثبتت الدراسة القياسية فعالية معدل الربح في تمويل التنمية الاقتصادية، وذلك بدرجات اعلى من معدل الفائدة.

8. قائمة المراجع:

1- ابو نصر بن محمد شخار، قاعدة الربح بالضمان- دراسة تأصيلية تطبيقية،(سلطنة عمان: معهد العلوم الشرعية،2008)

2- حازم الوادي، النظام الاقتصادي في الاسلام،(الاردن: دار الكتاب الثقافي، 2009)

3- رضا صاحب ابو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي(الاردن: دار مجدلاوي للنشر، 2006)

4- سامر مظهر قنطقجي، ايهما اصلح في الاستثمار معيار الربح ام معيار الفائدة؟ (سوريا: مؤسسة الرسالة للنشر،2003).

5- صالح صالحي وعبد الحليم غربي، دور المنتجات المالية الاسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ملتقى الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية،2008، جامعة سطيف، الجزائر.

6- طاهر ذباح كيطان، المساقاة والمزارعة في الفكر الاقتصادي الاسلامي حتى نهاية الدولة الراشدية، مجلة مركز بابل، العدد الاول،العراق2003.

7- عبد الباري بن محمد على المشعل، معيار الربحية التجارية للمشروعات الخاصة في الاقتصاد الاسلامي، (المملكة العربية السعودية: كلية الشريعة،1991)

8- عبد الحليم غربي: قياس وتوزيع الارباح في البنوك الاسلامية،(سوريا: دار ابي الفراء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة،2013)

9- عبد الحميد الغزالي، الارباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي-سلسة ترجمات الاقتصاد الاسلامي رقم2-، (المملكة العربية السعودية: نشر البنك الاسلامي للتنمية والمعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، 1994).

10- على الليثي و محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، (مصر: الدار الجامعية للنشر، 1999).

- 11- لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، (مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1988).
- 12- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، قضايا اقتصادية معاصرة، (مصر: الدار الجامعية، 2009).
- 13- نبيل بن عرفة: ربح المراجعة-الشفافية ماليا ارفع الجهالة شرعيا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، السادسي الثاني، 2017 .
- 14- قورين حاج قويدر، مفهوم و اهمية التمويل وانواع التمويل، الموقع: [http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/188\(consulté le 12/4/2017\)](http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/188(consulté le 12/4/2017))
- 15- دون اسم المؤلف، الربح، الموقع: [http://www.marefa.org/index.ph\(consulté le 10/6/2016\)](http://www.marefa.org/index.ph(consulté le 10/6/2016)).